

وعهد لان الولد ما دخل في الوصية صار كأن الاجاب
احدها على الاخر وقال ابو حنيفة بل هذه كل من الام فان قصر
لان الام اصل في العقد فكذلك النفر ويجوز الوصية
وليس في داره ويجوز ذلك ابدا لان المانع جاز ان تلك بعوضه وعهدت
كالاجارة والعاريم فكذا الوصية فان خرجت برفقة العبد من المثلت
اليه للخدمة الفاحقة وان كان لا مال له غيره خدم التورم بوسع الموصي
له يوما نظرا للحيا فان حق الموصي لا يرد على الثلث فان مات الموصي
له عادال التورم لان آثره باقية على ملكهم والمناجحة لا تورث كما في الاجارة
والعاريم وان مات الموصي خياصة الموصي بطلت الوصية لان الوصية باقية
بعد الموت فاذا مات الموصي قبل موت الموصي فبطلت وجوده بخلاف
له فبطل واذا اوصى بولد فلان الوصية بينهم الذكر والاتي فيسوا لان
اسم الوارث يطول عليها على حد سواء وان اوصى بغيره فلان الوصية بينهم
لذكر مثل حظ الانثيين لان الاجاب باسم الميراثه لعننى النصف
كما في الميراث وان اوصى بولد وعمره ثلثه فاذ اعرضت فالثلث
كله لولد لان المثلث لا يباح المحرم المفقون وان قال بثلث مالي بين يدي
وعمر يزيدت كان لغيره ونصف الثلث لان ابدا الاجابة لا يرد
النصف لان كل نصف الاثني اثنان ومن اوصى بثلثه فله نصفه وانما لم يكن
مالا استحق الوصي له ثلثه مما له بعد الموت فامر ان الوصية اجاز
ان يبعد الموت فيتناول المالك الموجود بعد الموت والله اعلم بالصواب
باب الفريض الموعود ورثهم من
عشر في الامور والارباب يتقبلون الاب والجد والاخ ومن الارباب
والزوج ومول المير ومول الاثني عشر البنت وبنت الابن
والاخ والزوج ومولاه الله على هذا الجماع الا

في بعضه

فان لا يحاج اليه لها لتفريقها ولا يورث اربعة الملوك
وقالوا من المقتول لقوله علم الاموات لثالث معنى بوايه
اربع مائة الف الف والاربعون لانه لا يورثه بدله لان
بقر على ما هو عليه واهل بيتهم لقوله عليه لا يورث اهل بيتي والفروض
لذو القربى في ما لله ستة النصف والربع والثلث والثلث والسدس من الميراث
ومن خمسة الثلث لقوله تعالى وان كانت واحدة فلهما النصف وبنت الابن ادم
بكن بنت العيب لقوله من استعبد قضي التي عليه امة وائمة بن وخت ان الثلث
النصف ولا يورث من الثلث والباقي لداخت ولا يورثها من المثلث بالثمة
فان كل انثى تتقدم الا ان هذه الاضافة احق باسمه الصلب فلا يظهر عند جودها
والاخ من الاب والام والاخت من الاب لقوله تعالى يستصونك فلان الله يشكم
في المكاتب ان امر وهلك الاب واسم الاخت يقع عليها لان الاجراء وقع
ان التي من الاب والام مقدمه على التي من الاب والزوج اذ لم يكن لثمة ولد ولا
ولدين لثمة فقال ولهم نصف ما ترك الزوج والام والربع للزوج مع الولد
لان لقوله تعالى فان كان من ولد فلهم الربع وللزوجات اذ لم يكن للزوج ولد
وللاولاد من لقوله تعالى وللزوج ما تركه من لده وللزوجات مع اولاده
وقوله تعالى فان كان له ولد فلهن الثلث وولد الابن يقوم مقام
الام في ذلك كله لان بيتي ولد اجاز او اخذ ما حازه عند عمره والثلث للرجل
من ثمانية من فرضه النصف الا الزوج لقوله تعالى من النساء فان
سنا فوق اثنتي عشرة فلن ثلثا ما ترك وقوله في الاخوات فان كانتا اثنتي
عشر ما ترك وقدر ثلثه وللانثى يقوم مقام ولد الصلب ومطلق
نظير على العلة لان الاجارة ودم الاعيان واما الزوج
تلف مشكوف بنصه فلا يرد الاستحقاق والثلث
ان ولا اثنان فصا عدا من الاخوة والاخوان